«تَدْرِيسُ الجَهْلِ وشُروطهِ الحَدِيثَة»*

جون كلود ميشيا

على سبيل التقديم

يناقش جون كلود ميشيا (J. C. Michéa) في هذا النص الشيق والصعب في الآن ذاته، قضية على قدر كبير من الأهمية، ليس بالنسبة للتعليم الفرنسي فحسب، ولكن أيضاً، وبشكل أكبر وأخطر، بالنسبة لمجموع التعليم الدولي. يحاول ميشيا البحث في الجذور العميقة للتراجع الواضح (هذا أقل ما يمكن أن يقال) في المستويين اللغوي والمعرفي للغالبية الساحقة للتلاميذ. إن ما يضفي على نص ميشيا قيمة تحليلية حقيقية هو أنه لا يناقش هذا الاندحار اللغوي/ المعرفي من وجهة نظر بيداغوجية صرفة على أهميتها. إن ما يشغل بال الكاتب –وهنا تظهر بقوة ملامح السوسيولوجي ذي النظرة الفاحصة وغير المهادنة– هو محاولة فهم التأثيرات القوية للانعطافات العالمية الكبرى على هوية المدرسة ووظيفتها وربما مآلها.

يتميز عصرنا في تصور ميشيا بخاصية جذرية جديدة تماماً. يتعلق الأمر بالزحف الشرس لرأسمالية الاستهلاك/ التسليع المتطرف على الحياة، زحف قوض ولا يزال أشياء حيوية كثيرة على رأسها –فيما يتصور الكاتب عن حق– قيم التحضر والتمدن واللياقة والحس السليم والرابطة الإنسانية . . ويوجد النسق التربوي موضوع النص المترجم قاب قوسين من الانهيار أمام نيران هذه الهجومات غير المسبوقة. يظهر ذلك بقوة في عجز المدرسة على صد زحف المقاربات/ البيداغوجيات «البراغماتية» التي لم تعد تسأل الطالب عن معارفه وأخلاقه ورؤيته للعالم وللمستقبل الملتبس الذي نحن سائرون إليه، بقدر ما أصبحت تسأله عما إذا كان يتوفر على «مشروع مهني وواضح وفعال وموصول بحاجيات سوق الشغل» . . . لقد بدأ الطالب –في كل مكان في العالم– يستدخل هذه الهواءات الملوثة عميقاً داخل مخياله، وهو ما نعاينه بشكل واضح في «نسيانه» التدريجي لقيم المدرسة «البالية»، تلك التي كانت تفرض على كل راغب في الولوج إليها الحد الأدنى من قواعد اللياقة اللغوية الاجتماعية التي يستحيل تصور مجتمع صحي ومتوازن دونها.

من الواضح أنه يصعب فهم الوضع الحالي للمدرسة دون الأخذ بعين الاعتبار هذا الهجوم الملحوظ لرأسمالية الاستهلاك/ التسليع/ التمهين (Professionnalisation) المعمم على الحياة. هناك بالفعل علاقة وثيقة جداً بين هذه الرأسمالية «السوقية» وأطروحة التعليم «النافع الموصول بسوق الشغل». وهو ما يوضحه ويفصل فيه الكاتب بلغة نقدية فضحية جميلة ومكثفة في كل فصول مؤلفه، ومنها الفصول التي نقدمها بين يدي القارئ.

تجد إذن الهزات الكبرى التي تحول بنيات ووظائف مدارس العالم جذورها الأولى في سعي سادة العالم نحو إحكام قبضتهم على مجموع فضاءات/ أنساق المعنى، ومنها المدرسة كفضاء له دور قوي في إنتاج/ تسويق المعاني/ القيم «الشرعية» المطلوبة للمرحلة. لقد فهم أرباب المركبات الصناعية والتجارية والمالية الأخطبوطية العابرة للقارات أنهم مقبلون –تماماً كما كان عليه الأمر مع نهاية القرن التاسع عشر– على حرب اقتصادية كوكبية طاحنة وشاملة، حرب لاكتساح الأسواق والأرزاق والأعناق والتكفير عن الخطأ التاريخي

لما بعد الحرب العالمية الثانية، خطأ الانسحاب من المستعمرات ومنح الاستقلالات «الوطنية» التي ظلت، كما نعلم، في أغلبيتها الساحقة استقلالات مزورة . . . وهجومهم الحالي على المدرسة يستهدف توظيف آلياتها ورجالاتها وتراكماتها حتى تركز على هدف «بيداغوجي» واحد ووحيد: تكوين المحاربين (Guerriers) (تقنيين، خبراء، مهندسين . . .) الضروريين للوجستيك الحرب الاقتصادية الحالية والمقبلة. وهذا ما يفسر لماذا يركز حكام العالم نيرانهم بكثافة على المعلم، المطلوب منه بقوة التحول من وضع الموظف لدى البشرية -كما في التعبير القوي والجميل للفيلسوف الألماني إدموند هوسرل (Husserl)، نحو وضع الموظف لدى سادة الحرب الاقتصادية، الموظف/المحارب القادر على فرض وشرعنة ربط التعليم بسوق وحاجيات «الشغل»، التي ليست سوى حاجيات من يقودون ويتحكمون في تلك السوق.

يعيش المعلم -يا للكارثة- على وهم استقلال التربية عن العالم وشبكاته/سياساته الاقتصادية والتجارية النافذة. وهو ما يجعله يقع بسذاجة غير مفهومة في فخ تمرير سياسة رأسمالية استحواذية خطيرة داخل لغة بيداغوجية باردة، لغة «تمهين التعليم» و«التأهيل الفني» و«ربط المعرفة بسوق العمل» . . . لا بد للمعلم أن يخرج من سجونه الذهنية الجديدة، والبداية يجب أن تكون بفك الارتباط باقتصاد الاستحواذ، وبأوامر سادة الحرب الاقتصادية. وهذه حكاية أخرى.

«يحتفى اليوم بالمعرفة في كل مكان. من يدري، فلربما تقام يوماً ما جامعات لرد الاعتبار للجهل القديم؟».
ليشتنبرغ (1742) (Lichtenberg–1799).

«إذا أردنا أن يكون لنا أدنى حظ للتأثير في الآخر، فعلينا أن نخاطبه بأكثر ما يمكن من الحدة. هذا ما يفسر حدة الأسلوب هنا. أما الزمن السعيد، حيث سوف يكون من الممكن التخلي عن ذلك، وتجنب التهجم في الخطاب وتبني الرزانة، فهو لم يأت بعد» غنتر أندرز».
(G. Anders): (De la bombe، 1956)

1

في سنة 1979، وصف كرستفور لاش (Lasch)، وهو أحد العقول الأكثر استنارة في القرن العشرين، أفول النسق التربوي الأمريكي بهذه العبارات:

«إن التربية الجماهيرية، التي أخذت على عاتقها دمقرطة الثقافة، التي كانت في السابق حكراً على الطبقات المحظوظة، انتهت إلى تبليه أصحاب الامتيازات ذاتهم. ولقد قام أيضاً المجتمع الحديث، الذي نجح في خلق مستوى غير مسبوق من التربية الشكلية، بإنتاج أشكال جديدة من الجهل، إذ أصبح من الصعب أكثر فأكثر على الناس استعمال لغتهم بسهولة وبدقة، وتذكر الوقائع الأساسية لتاريخ بلدهم، والقيام باستنتاجات منطقية، وفهم نصوص مكتوبة غير النصوص البسيطة». [1]

عشرون سنة بعد ذلك، علينا أن نقر بأن غالبية هذه الانتقادات ما زالت صالحة لوضعيتنا الحالية. [2] بطبيعة الحال، إن الأمر لا يتعلق هنا بصدفة. فأزمة ما كان يسمى سابقاً «المدرسة الجمهورية» لا يمكن فصلها عن الأزمة التي بدأت تطال مجموع المجتمع الحديث، إذ أنها تصدر، بطبيعة الحال، عن الحركة التاريخية نفسها التي تفكك العائلات والوجود المادي والاجتماعي للقرى وللأحياء، [3] وتقوم، بشكل عام، بجرف التحضر معها، وهو التحضر الذي ميز، حتى عقود قريبة، جزءاً مهماً من العلاقات الإنسانية. إن هذه الملاحظة البسيطة جداً في حد ذاتها، قد تظل مع ذلك بلا نتائج (أو قد تؤدي إلى نتائج غامضة) إذا لم نتمكن، في الوقت ذاته، من القبض على طبيعة هذا المجتمع الحديث، أي من فهم المنطق الذي يحكم حركته، حينها فقط يمكن قياس إلى أي حد أصبحت تقدمات الجهل -بعيداً عن أن تكون ناتجة عن مجرد خلل مأسوف عليه في سير مجتمعنا- على العكس من ذلك، شرطاً ضرورياً لتوسعه الخاص.

إن هدف الصفحات التالية هو عرض هذه الفرضية بشكل مختصر، مع الوعي بأن البعض سيجدها أصلاً مستبعدة تماماً. [4]

2

في بداية كتاب **الرأسمال**، يعرف ماركس المجتمعات الحديثة بأنها مجتمعات «حيث يهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي». وهذا تعريف ليس رديئاً شريطة أن نقدم مع ذلك بعض التوضيحات، وهي توضيحات، في الحقيقة، ليست ماركسية تماماً.

يشكل تحديد تاريخ دقيق لولادة «نمط الإنتاج الرأسمالي» أحد الانشغالات المألوفة للإسطوغرافيا (Historiographie) المعاصرة. لقد لخص بروديل (Braudel) المشكل جيداً عندما كتب ساخراً أنه يجب البحث عن هذا التاريخ «في نقطة ما بين سنة 1400 وسنة 1800». وفي الحقيقة، إن وجود الطبقات السلعية (Marchandes) صاحبة الأنشطة المتطورة، القائمة أحياناً على تقنيات مالية متطورة جداً، لا يمكن أن يكون أبداً سمة خاصة بالمجتمعات الأوروبية الحديثة. فلقد عرفت تركيا القديمة، وعراق الدولة العباسية أو صين آل الصونخ (إذا ما اكتفينا بهذه

الأمثلة الكلاسيكية) مراحل توسع اقتصادي شكلت، من جهات عدة، إرهاصاً بمجيء النسق الرأسمالي.[5] ومع ذلك، لم يتم التفكير في تجريب فكرة «مجتمع رأسمالي» إلا في ظروف وداخل شروط الغرب الحديث. وفي غياب أي تمثل تدريجي، من قبل عدد متنام من الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، لهذه الفكرة، وللمتخيل المطابق لها، لم يكن أبداً بمقدور التنظيم الرأسمالي للأنشطة الاقتصادية السابقة أن يصبح برنامجاً فلسفياً دقيقاً: بدءاً بالمجهود المنهجي والصبور من أجل «فك عزلة» بولانيي (Polanyi)، وفي الوقت ذاته توحيد -بما في ذلك التوحيد الزمني- مختلف أنواع الأسواق الموجودة، وهو المجهود الموجه نحو تطبيق فرضية (كانت عبارة عن فرضية نظرية محضة) سوق موحدة ومنظمة لذاتها بذاتها. والحال، كما بين هرشمان (Hirchman) ذلك بشكل مقنع،[6] أن تعيين مثل هذا البرنامج الفلسفي يرتبط بمشاكل سياسية خاصة واجهتها الملكيات الأوروبية لتلك الفترة. إلا أن التطبيق الذكي لهذا البرنامج قد يتحول إلى مهمة مستحيلة في ظل غياب إطار نظري جوهري لم يتوفر إلا للغرب. يتعلق الأمر بمثال العلوم التجريبية الطبيعية، الذي رأى النور في القرن السابع عشر، والذي شكلت الميكانيكا العقلانية لنيوتن (Newton) في أعين مثقفي القرن الموالي، صورته المكتملة.

وبالفعل، فإن خلق الاقتصاد السياسي، أي «علم ثروة الأمم» -الذي يفترض أنه يوفر أخيراً أساساً نهائياً وعقلانياً وغير قابل للنقاش لقرارات الأمراء (الذين حملوه محمل جد بوصفه كذلك)- هو ما شكل الشرط الرئيسي الذي بدونه لم يكن بالإمكان أبداً تجريب أي نسق رأسمالي.[7] بالمقابل، إن غياب مثل هذه الأسطورة المؤسسة هو الذي يفسر كيف أن المجتمعات الأخرى،[8] مهما كانت درجة التطور التجاري الذي تكون قد عرفته، لم تعرف هذا الشكل الغربي بامتياز للدولة العالمة (الدولة العلمية فيما بعد لأصحاب النزعة الوضعية)، الذي كان بإمكانه، ووحده، أن ينشئ قاعدة للقرار السياسي بفضل التوفير التدريجي للشروط التجريبية للفرضية الاقتصادية، وبعبارة أخرى «للنسق» الرأسمالي. لهذا السبب، لم يبدأ هذا الأخير تاريخه الطويل والمتحول إلا مع القرن الثامن عشر، وذلك بفضل التناقضات الخصوصية التي كانت تفعل في تلك الفترة في قلب جهاز دولة الملكيات الأوروبية.[9]

من حفل تخريج «فوج محمود درويش» لمدرسة القطان الصيفية: الدراما في سياق تعلمي.

3

تقوم العدة النظرية للاقتصاد السياسي على فكرة بسيطة وذكية في الوقت نفسه، مفادها أنه يكفي –حتى نحقق أتوماتيكياً السلم والرفاهية والسعادة، تلك الأحلام الخالدة للبشرية– إلغاء جميع عادات وتقاليد وقوانين المجتمعات الموجودة[10] التي تعيق اللعبة «الطبيعية للسوق»، أي سيرها بلا عوائق ودون توقف. وحتى يعرض هذه الفرضية ويصوغ «قوانين» تكون لها الصرامة الظاهرة للملفوظات النيوتونية، يجد الاقتصادي نفسه مجبراً، بشكل أو بآخر، على النظر إلى البشر «كذوات اجتماعية» أو «كمونادات» (Monades) دائمي الحركة ويحركهم اعتبار واحد: مصلحتهم شريطة أن تفهم جيداً.[11] إذن، تتوقف الصلاحية النظرية والعملية بطبيعة الحال على نزوع الأفراد الفعلي نحو العمل كما تفترض النظرية ذلك، أي العمل فعلياً وبشكل ترحالي[12] وفردي إلى أقصى درجة. لذلك، فإن تطبيق الاقتصاد الليبرالي (والأمر يتعلق هنا بتعبير طوطولوجي) لايفترض فقط –وهو الأمر الذي يبدو مفارقاً لأول وهلة– إقامة سلطة سياسية قوية بما فيه الكفاية لهدم، وبلا هوادة، الحواجز التي يضعها الدين والقانون والعادات في وجه «فك عزلة» السوق وتوحيدها وتحطيم حدودها، إنه يفترض كذلك أن يتم منح وجود فعلي للشكل الأنثروبولوجي المطابق لها: أي الفرد «العقلاني» تماماً، الفرد الإنساني المخطط الذي يكون بهذا المعنى محرراً من «الأحكام المسبقة» و«الشعوذات» و«الأفكار البالية» التي تولدها بالضرورة، حسب الفرضية الليبرالية، جميع أنواع النسب والانتماء والتجذر الموجودة فعلياً.

وكما يمكننا ملاحظة ذلك، فإنه يستحيل فصل مشروع «العلم» الاقتصادي –أي، في الواقع، وبتعبير بول لافارغ (Lafargue)، ديانة الرأسمال– عن التمثلات الحديثة للعقل كأداة مميزة للحساب الأناني، وبعبارة أخرى، كسلطة طبيعية قادرة على إنارة الذات حول «مصلحتها الخاصة» (سبينوزا (Spinoza))، وعلى حمل فوضى الأهواء على خدمتها. إن هذه الرؤية الفلسفية –المختلفة عن اللوغوس القديم– هي التي تسمح، مثلاً، بفهم الملاحظة المزعجة لهيوم (Hume) التي مفادها أنه «ليس مخالفاً للعقل في شيء أن يتم تفضيل تدمير العالم كله على خدشة في أصبعي».[13] إنها تفسر أيضاً لماذا أمكن لإنجلز (Engels) أن يرى في انتصار هذا العقل «الهيمنة المثالية للبورجوازية».[14]

4

«لقد كان من المبادئ الأساسية لمذهب غرادغرند (Gradgrind) أن يؤدى عن كل شيء، ولم يكن بمقدور أي أحد، وفي جميع الحالات، أن يعطي أي شيء لأي كان دون مقابل. كان لا بد من إلغاء الامتنان وكذلك الامتيازات التي تنتج عنه، والتي لم يعد لها مبرر في الوجود. وكان على كل جزء في الوجود، ومنذ الولادة حتى الموت، أن يكون سوقاً منظمة لذاتها مؤدى عنها. وعندما لم يكن بالإمكان اكتساح السماء بهذه الطريقة، فالسبب هو أن السماء لم تكن مكاناً محكوماً بالاقتصاد السياسي، ولم يكن لنا شيء نقوم به فيها» (ديكنز (Dickens)، **أوقات صعبة**، 1854).

نفهم الآن الأصالة المتجذرة للمنظومة الرأسمالية، التي يطلب من كل الجماعات البشرية الخضوع من الآن فصاعداً لهيمنتها. إن المصلحة الأنانية، التي يتجه الاقتصاد السياسي لأن يرى فيها بالضرورة المحرك العقلاني الوحيد للممارسات الإنسانية، هي تحديداً مبرر الفعل الوحيد الذي يستحيل على الإطلاق أن يشكل وحده ما ندعوه منذ نيتشه (Nietzsche) قيمة. وبالفعل، فإن قيمة ما (سواء تعلق الأمر بالشرف والصداقة والواجب والتعاطف والإخلاص لعمل أو لجماعة، وعموماً كل شكل للتضامن أو للتحضر)[15] هي، بطبيعة الحال، الشيء الذي بإمكان ذات معينة أن تقرر باسمه عندما تفرض الظروف ذلك، وتضحي كلياً أو جزئياً بمصلحتها، بل وحتى بحياتها ذاتها في ظل بعض الشروط. بتعبير آخر، إن استعداد الإنسان للتضحية وللعزوف أو للعطاء هو الشرط الذي على أساسه يمكنه منح معنى لحياته الخاصة، التي تتحدد من أوجه أخرى حصرياً بسنن البيولوجيا. وكما نعلم من جهة أخرى، وخلافاً للحيوان، «لا يولد الإنسان وهو يحمل معه معنى محدداً للحياة».[16] علينا أن نستنتج من ذلك بالضرورة أنه يستحيل أن يكون هناك مجتمع بشري دون أن نتخيل ونؤسس «التركيبات المعيارية التي تمكن أفراد الأجيال المتعاقبة من الوصول إلى وضع الكائنات البشرية».[17] إذن، وقبل كل شيء، لا يمكن أن يوجد، ولأسباب بنيوية، «مجتمع رأسمالي» بالمعنى الحقيقي للكلمة. قد يتعلق الأمر هنا باستحالة أنثروبولوجية خالصة. فالنسق الذي لا تستدعي شروط اشتغاله المثالية، بالضرورة، سوى منطق المصلحة وقد فهمت جيداً يستحيل له، بالفعل، وبشكل محايث، إيجاد الدوال الرئيسية الموجهة التي تتطلبها كل جماعة بشرية للاستمرار في الوجود.[18] لذلك لم يكن بإمكان النسق أن يجرب تاريخياً داخل المجتمعات الغربية ويتطور داخلها بالشكل الذي نعرفه إلا لأنه، وخلال كل مرحلة من مراحل تاريخه، استمد القيم والعادات التي كانت ضرورية له من داخل كنز أنواع التحضر القديمة منها والحديثة، والتي كان عاجزاً وحده، نظراً لطبيعته، على بنائها. وكما يذكرنا بذلك كاسطورياديس (Castoriadis) عن حق، «لم تتمكن الرأسمالية من أن تشتغل إلا لأنها ورثت سلسلة من الأنواع الأنثروبولوجية التي لم تخلقها، ولم يكن بإمكانها أن تخلقها بنفسها، وهي: قضاء لا يمكن إفساده، موظفون مندمجون وفيبريون –نسبة إلى فيبر (Weber)– مربون منشغلون فقط بعملهم، عمال لهم الحد الأدنى من الوعي المهني . . . الخ. إن هذه الأنواع لا تنبعث، ولا يمكن أن تنبعث من تلقاء ذاتها، لقد تم خلقها في فترات تاريخية سابقة».[19]

إذن، لا يكون نسق رأسمالي صالحاً تاريخياً –بل، وحتى من وجهة النظر هذه، قادراً على أن يعمم على مجموع المجتمع بعضاً من

تأثيراته التحريرية بلا شك الخاصة بالتبادل السلعي- إلا إذا كانت الجماعات، حيث يتم تجريب سلطته، قوية ونشيطة بما فيه الكفاية لكي تحتوي بنفسها الآثار المدمرة أنثروبولوجيا للاقتصاد المفرّد. بالمقابل، إذا قامت قوة تاريخية ما بتطبيق هذا النسق تطبيقاً لا يكون جزئياً ولا حصرياً، وبعبارة أخرى، إذا توقفت الفرضية الاقتصادية عن أن تستمر كما كانت وما زالت بشكل جوهري، أي إذا توقفت عن أن تكون يوتوبيا ذكية، حينها على البشرية أن تستعد لمواجهة حياة بشعة،[20] وأضرار لا تحصى.

وإن تاريخ الثلاثين سنة الأخيرة هو تحديداً تاريخ المجهودات البروميتوسية -من بروميتي (Prométhée)- التي تبذلها النخب العالمية الجديدة لتحقيق هذا المجتمع المستحيل وبأي ثمن.

5

أما الآن وقد اختفى العالم الحديث من حياتنا -وسيختفي قريباً من ذاكراتنا- فإننا نفهم بشكل أفضل الوضع الذي كان عليه حتى وقت قريب. إن ما كان يشكل التعقيد الفعلي للعالم المذكور، بعيداً عن التبسيطات المألوفة للأيديولوجيا، هو تحديداً ذلك التناقض الأزلي بين القواعد الكوكبية للنسق الرأسمالي والتحضر الخاص بمختلف المجتمعات حيث جرب بناؤه.

إذن، لقد كان عالماً حيث لم يكن بإمكان نمط الإنتاج الرأسمالي أن يهيمن بشكل كلي.[21] وبالفعل، فلقد ظل عدد هائل من الشروط البيئية والأنثروبولوجية والأخلاقية يدور في فلكه، وهي الشروط (التي جاور فيها بلا شك الطالح الصالح) التي تبين، إذا ما قمنا بإلقاء نظرة استرجاعية، أنه إذا كانت قد نجحت في دفع النسق الرأسمالي نحو الأمام والأعلى، فالسبب هو أنها نجحت أيضاً، وبصيغ مختلفة، في الحد والتقليل من آثاره الأكثر تدميراً. إن هذه العدة التاريخية هي التي تمكن أولاً وقبل كل شيء من فهم الغموض المحايث لغالبية مؤسسات الفترة المعنية، بدءاً من الجمهورية ذاتها. بلا شك، تمثلت إحدى الوظائف الأساسية لهذه الأخيرة، أصلاً، في إخضاع الشبيبة لضوابط النظام الجديد، أي للهيمنة الصاعدة للكونية السلعية ولشروطها التقنية والعلمية. يشهد على ذلك، من بين آلاف الأمثلة، الصراع المرير للمدرسة ضد اللهجات المحلية وضد مختلف التقاليد الشعبية والمحلية التي ينظر إليها، من وجهة نظر رأسمالية، بوصفها تقاليد بالية ولاعقلانية بطبيعتها. كانت المدرسة كذلك -وهذه المرة لأسباب مرتبطة أساساً بالأصول التاريخية البعيدة لهذه المؤسسة- مكاناً لا تزال تمارَس فيه كثيراً أشكال من الضبط والمراقبة السلطوية لا تطابق حتماً ما تفرضه كرامة الأفراد الحديثين. ولكن، وفي الوقت ذاته، كانت هذه المدرسة الجمهورية منشغلة حقاً، وبكثير من الصدق بلا شك، بتوصيل عدد معين من المعارف والفضائل والسلوكات التي كانت في حد ذاتها مستقلة بشكل كامل عن النسق الرأسمالي. سوف نجد كثيراً من الصعوبة، مثلاً، في أن نرجع قرار تعليم اللاتينية والإغريقية والأدب والفلسفة إلى الضغوطات التي يمارسها تراكم الرأسمال. في الحقيقة، إن كل واحد يرى جيداً أن ثقافة تقليدية مستوعبة جيداً تتغذى، مثلاً، من نماذج الشجاعة القديمة أو من روائع الفكر النقدي الكوني كان لها، على الأقل، حظ تكوين مثقفين مثل مارك بلوخ (Bloch)، وجون كافاييس(Cavaillès)، وأيضاً متفرجين بلا فضول فكري ومستهلكين مستعدين للتعاون بشتى الأشكال مع الهيمنة الغاوية للسلعة.[22] إن هذا التوافق التاريخي الهش الذي تقف عليه، بشكل أو بآخر، المجتمعات الحديثة هو الذي تم تكسيره تدريجياً خلال سنوات الستينيات التي لا تنسى.[23]

6

> «اجرِ بسرعة أكبر يا صديقي، فالعالم القديم بقي وراءك».
> مثل حديث

إذا ما نظرنا إلى أحداث أيار العام 68 انطلاقاً من مظهرها المهيمن[24] في ظل أوضاع فرنسا، فسنجدها تشكل بطبيعة الحال، اللحظة المميزة والدالة لعصرنة المجتمعات الحديثة. لقد شكلت هذه الأحداث الثورة الليبرالية-التحررية (Libérale-libertaire) الكبرى -حسب التعبير الجيد الذي يتخذ طابعاً تمجيدياً على لسان صاحبه سيرج جولي (July)- التي أدت إلى نزع الشرعية كلية ودفعة واحدة عن مختلف أشكال الاجتماع ما قبل الرأسمالي. في الحقيقة، كانت هذه الأشكال شديدة الاختلاف من حيث طبيعتها وأصولها وأهميتها، لذلك شكلت مجموعاً تاريخياً وثقافياً يستحيل اختزاله في وحدة بسيطة. وعندما تم الإقرار بكونها بالية بأكملها، كان هذا هو السلاح الفكري الضروري الذي مكّن من فرض اختفائها المتزامن وللتو. لذلك، وبفضل واحدة من تلك الحيل التي يتفوق فيها العقل السلعي بشكل واضح، تم، وبشكل مفارق، تقديم إلغاء جميع الحواجز الثقافية في وجه السلطة الصارمة للاقتصاد بوصفه الواجب الأول للثورة المضادة للرأسمالية. يجب القول إن هذه الفرحة العارمة -التي تحققت بفضل دعوة كل واحد إلى التخلي عن ماضيه المزعج- ضمنت لبعض المشاركين منافع نفسية عدة بدت حقيقية جداً. وبقبولها وبخشوع الخضوع للوصايا الأكثر قداسة لألواح القانون (Tables de loi) المعاصر -أي لمبدأ: ممنوع أن تمنع- اكتشفت شبيبة الطبقات المتوسطة الجديدة، أي الشبيبة التي شغلت في المجمل الواجهة حينها، (وهي الواجهة التي ظلت تشغلها حتى وهي تشيخ)، قلت اكتشفت أخيراً حرية تلاؤمها فعلاً، حرية تتمثل في القطيعة الجذرية -على الأقل على مستوى وعيها بالأشياء[25]- مع الإكراهات التي يفرضها النسب، وبشكل عام الإرث اللغوي والأخلاقي والثقافي وأيضاً، بطبيعة الحال، الإحساس المسكر الذي تأمل في أن تعيشه دوماً، والذي يصاحب مثل هذا النوع من القطيعة لحظة حدوثها.

وفي ظل هذه الأوضاع الجديدة جذرياً، وتأسيساً على ميتافيزيقا للرغبة وللسعادة المطابقة لها، أمكن إذن للاستهلاك -الذي لم يكن حتى تلك اللحظة سوى لحظة خاصة من النشاط البشري- أن يصبح أخيراً على ما هو عليه الآن في كل مكان، حيث صار نمطاً كاملاً من العيش (الركض المهووس والمثير للشفقة نحو اللذة المؤجلة دوماً لموضوع هارب) يطلب بوصفه كذلك في الممارسة، ويتم الاحتفاء به، في قلب الاستيهام، كثقافة مضادة محررة هذا هو خطابها: خذوا كل شيء، والآن! عيشوا رغباتكم كوقائع! تلذذوا بعيداً عن الحواجز وعيشوا دون إهدار ولو لحظة واحدة من حياتكم.

وإذا كنا لا نعلم جيداً السلطات الخارقة للاستلاب، فإنه بالإمكان أن نتساءل -وبعدما سالت مياه مجمدة كثيرة تحت مثل هذه القنطرة- كيف نجح البعض، وإلى أبعد حد، في ألا يرووا، وحتى اليوم، ما كان يولد حتماً فوق هذه الطاولة الفارغة العجيبة.[26] لقد شكلت هذه الأخيرة، بداهة، الأساس المثالي الذي على أساسه استطاع النهابون الكبار للصناعة والإعلام والمالية، وبتواطؤ مع مؤسساتهم الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة والتعاون الأوروبي، مجموعة السبعة، ثم منظمة التجارة العالمية . . . الخ)، وأيضا بتواطؤ متحمس تقريباً لكل الطبقات السياسية الغربية، أن يبنوا، وبكل طمأنينة فكرية، مجتمعاً بشرياً تركيبياً، قد يكون مبدؤه الموجه الوحيد هو الشعار القديم للممون كورناي ((Gournay 1712 – 1759)): دعه يسير، دعه يعمل.

من حفل تخريج «فوج محمود درويش».

بالإمكان الآن القبض على الحركة التي تحول المدرسة منذ ثلاثين سنة في اتجاه واحد في حقيقتها التاريخية والحزينة. إن ما يتم تفعيله عملياً، باسم الدعوة المزدوجة إلى «دمقرطة التعليم» (وهذه كذبة مطلقة)،[27] وإلى «التأقلم الضروري مع العالم الحديث» (وهذه نصف حقيقة)، وعبر كل هذه الإصلاحات الرديئة أيضاً، هي مدرسة الرأسمالية الشاملة، أي إحدى القواعد اللوجستيكية الحاسمة التي يمكن لأكبر الشركات متعدية الجنسيات –ما إن يتم إنهاء مسار إعادة تأهيل المدرسة في خطوطه الكبرى– أن تنطلق منها وتبدأ بكل الفعالية المطلوبة في الحرب الاقتصادية العالمية للقرن الحادي والعشرين.

إذا كان لدينا أدنى شك بصدد هذا الموضوع، أو إذا وجدنا هذه التعبيرات مبالغ فيها، فإنه يكفي، طبقاً لتعاليم ماكيافيل (Machiavel)، التموضع لحظة واحدة داخل وجهة نظر العدو والتساؤل عما يريده حتماً هذا العدو بالنظر إلى طبيعته. ولحسن الحظ، فلم يعد من الضروري القيام بعمل التحقق هذا، باعتبار أن سادة الحرب المتحكمين في المملكات المحاربة للاقتصاد العالمي مرغمون دوماً، هم وجيوشهم من رجال القانون والمثقفين، على الاجتماع لتنسيق إستراتيجياتهم المتنافسة والسهر على ألا تهدد أبداً ما يدعونه بوضوح حاكمية (Gouvernance) هذا العالم. وهذا ما يفسر ذلك العدد من التقارير والوثائق والملخصات والإعلانات والمذكرات وببساطة الشهادات التي –وإن لم تتمكن بشكل عام من أن تصل إلى الجمهور الواسع ليطلع عليها– تظل، على الأقل حتى هذه اللحظة، جزئياً في متناول العقول الفضولية والمحققين المصرين.[28]

هكذا مثلاً، وتحت رعاية مؤسسة غورباتشوف (Gorbatchev)، «اجتمع خمسمائة رجل سياسة وقيادي اقتصادي وعلمي من الطراز الأول»،[29] يعتبرون أنفسهم نخبة العالم، داخل فندق فرمونت بسان فرنسسكو من أجل مقارعة تصوراتهم حول مصير الحضارة الجديدة. وبالنظر إلى موضوعه، تم، بطبيعة الحال، وضع هذا المنتدى تحت شعار الفعالية الأكثر صرامة: إذ «تفرض قواعد صارمة على المشاركين نسيان البلاغة. ويتوفر المؤتمرون فقط على خمس دقائق لتقديم موضوع معين. كما يمنع على كل متدخل خلال النقاشات أن يتجاوز دقيقتين».[30] وبعدما تم تحديد مبادئ العمل هذه، بدأ المجتمعون بالإقرار، كما لو أن الأمر عبارة عن بداهة لا تستحق أن تناقش، بأنه «خلال القرن القادم سيكون عشرا الساكنة النشيطة كافيين للحفاظ على سير نشاط الاقتصاد العالمي». وعلى أساس هذه القواعد الصريحة جداً، تمت إذن صياغة المشكل السياسي الرئيسي الذي على النسق الرأسمالي مواجهته بصرامة خلال العقود المقبلة على النحو التالي: كيف يمكن للنخبة العالمية أن تحافظ على حاكمية 80% من البشرية الفائضة، التي حسم المنطق الرأسمالي في شأنها، عندما اعتبرها عديمة الفائدة؟

كان الحل الذي فرض نفسه في نهاية النقاش بوصفه الحل الأكثر عقلانية، هو ذاك الذي اقترحه زبكنييف برزنسكي (Brzezinski)[31] تحت اسم (Tittytainment) (الإرضاع المسلي). لقد تعلق الأمر، ببساطة، عبر هذه الكلمة الجامعة،[32] بتحديد «خليط من السياسة المبلهة وما يكفي من الغذاء للحفاظ على حسن مزاج وابتهاج ساكنة الكوكب المحرومة». لهذا التحليل، الخبيث والمحتقر،[33] فضيلة تحديد، وبكل الوضوح المطلوب، نقاش تحملات النخب العالمية لمدرسة القرن الحادي والعشرين. لذلك، يمكننا استناداً إلى ذلك النقاش أن نستنتج –مع هامش ضيق من الخطأ– الأشكال القبلية لكل إصلاح موجه إلى إعادة تشكيل الجهاز التربوي حصرياً حسب المصالح السياسية والمالية للرأسمال. لنقف لحظة عند هذه اللعبة.

أولاً، من البديهي أن على مثل هذا النسق أن يحافظ على قطاع للجودة موجه لتكوين، وعلى أعلى المستويات، مختلف النخب العلمية والتقنية والتسييرية التي ستصبح أكثر فأكثر ضرورية موازاةً مع تطور الحرب الاقتصادية العالمية نحو مزيد من الصلابة واللارحمة.

مطلوب من أقطاب الجودة هذه (التي يتم ولوجها بشروط انتقائية جداً) أن تستمر في توصيل، وبطريقة جادة (أي، في الغالب، وفي ما يخص المسائل الجوهرية، وفقاً للنموذج الأمريكي)[34] ليس معارف متطورة جداً ومتنوعة فحسب، ولكن أيضاً (ومهما كانت الترددات الإيجابية لهذا المنافح عن النسق أو ذاك، وكيفما كان القطاع المهني) الحد الأدنى من الثقافة والفكر النقدي الذي بدونه لا يكون للتملك وللتحكم الفعلي في هذه المعارف أي معنى ولا أي نفع حقيقي خصوصاً.

إلا أن الأمر مختلف شيئاً ما بالنسبة للكفاءات التقنية المتوسطة، تلك التي تعتبر اللجنة الأوروبية أن «معدل صلاحيتها لا يتجاوز عشر سنوات، مع العلم أن الرأسمال الفكري يوجد في الوقت ذاته في تراجع بنسبة 7% كل سنة، مع ما يصاحب ذلك من تقلص موازٍ في فعالية اليد العاملة».[35] بشكل عام، يتعلق الأمر بمعارف ترمى ما إن تنتهي صلاحيتها تماما كالبشر الذين يحملونها مؤقتاً، وتنتهي صلاحيتها ما إن تتم مجاوزة هذا السياق ذاته. والحال أن الأمر يتعلق، ومنذ الثورة المعلوماتية، بخصائص لا يمكن، من وجهة نظر رأسمالية، إلا أن تكون حاملة لأشياء إيجابية عدة. إذ أن معرفة نافعة وأليغورتمية أساسا –أي معرفة لا تتطلب بشكل حاسم استقلالية وإبداعية من يستعملونها– هي بالفعل معرفة يمكن لأي واحد، وإلى حد ما،[36] أن يتعلمها وحده، داخل البيت، عبر الحاسوب وباستعمال النظام المعلوماتي الموازي.

وبفضل تعميمها لممارسة التعليم عن بعد على الكفاءات الوسيطة، سيمكن للطبقة المهيمنة إذن أن تضرب عصفورين بحجر واحد. فمن جهة ستكون الشركات الكبرى (أوليفاتي، فليبس، سيمنس، إركسون . . . الخ) مدعوة لأن «تبيع منتوجاتها في سوق التعليم المستمر المحكوم بقوانين العرض والطلب»،[37] ومن جهة ثانية سيصبح عشرات الآلاف من المدرسين (ونحن نعلم أن تمويلهم يمثل الجزء الرئيسي من نفقات التربية الوطنية) عديمي الفائدة تماماً، ما سيسمح

بتسريحهم، وهو ما سيمكن الدول من استثمار الكتلة الأجرية الموفرة في عمليات أكثر نفعاً للشركات الدولية الكبرى.

في الأخير، يبقى طبعاً أولئك الذين يشكلون الأكثرية، أولئك الذين نذرهم النسق لأن يظلوا عاطلين (أو لأن يشتغلوا بشكل مؤقت ومرن، مثلاً في مختلف مناصب الشغل داخل مطاعم ماكدونالد)، والسبب، جزئياً، حسب عبارات منظمة التجارة والتعاون الأوروبي،[38] هو أنهم «لن يشكلوا أبداً سوقاً مربحة» و«إقصاؤهم من المجتمع سيزداد حدة بقدر ما سيستمر الآخرون في التقدم». وهنا على الرضاعة المسلية أن توطد دعامتها. وبالفعل من الواضح أن التوصيل المكلف لمعارف حقيقية، وبالأحرى نقدية، مثله مثل تعليم سلوكات مدنية أولية أو حتى، ببساطة، التشجيع على الاستقامة والشرف لا يفيد النسق في أي شيء، بل قد يشكل، في ظل ظروف سياسية معينة، تهديداً لأمنه. بطبيعة الحال، يجب تدريس الجهل بكل الطرق الممكنة لمدرسة الأكثرية هذه. والحال أن الأمر يتعلق هنا بنشاط ليس سهلاً ولا بديهياً[39] ولم يتم، لحد الآن، وعلى الرغم من بعض التقدمات التي حصلت، تكوين الأساتذة التقليديين للقيام به إلا بشكل يعوزه الكثير. لذلك، سيتطلب تدريس الجهل بالضرورة إعادة تربية هؤلاء المدرسين، أي إلزامهم «بالاشتغال بشكل مغاير»، تحت راية الاستبداد المستنير لجيش قوي ومنظم جيداً من الخبراء في «علوم التربية». ستتمثل المهمة الأساسية لهؤلاء الخبراء بطبيعة الحال في تحديد وفرض (بكل الوسائل التي تتوفر عليها مؤسسة تراتبية لضمان خضوع أولئك الذين هم تابعون لها) الشروط البيداغوجية والمادية لما كان دوبور (Debord) يدعوه «تحلل المنطق»،[40] وبعبارة أخرى، «فقدان إمكانية التعرف فوراً على ما هو مهم وما هو هامشي أو يقع خارج الموضوع، وعلى ما هو غير ملائم، أو على العكس من ذلك، على ما يمكن أن يكون مكملاً، وعلى كل ما تفرضه هذه النتيجة، وبالتالي تقوم بمنعه». سيجد التلميذ نفسه، بعدما يتم ترويضه بهذا الشكل، «وقد وضع، منذ الوهلة الأولى، في خدمة الوضع القائم، في الوقت الذي كان مقصده معاكساً تماماً لهذه النتيجة. سيتعرف على ما هو أساسي في لغة الفرجة، لأنها اللغة الوحيدة المألوفة لديه: إنها اللغة التي لقنت للتلميذ للحديث بها. قد تكون له بلا شك رغبة في أن يحارب بلاغتها: لكنه يستعمل تركيبها».[41]

أما في ما يتعلق بإلغاء كل حس سليم، أي بضرورة تحويل التلميذ إلى مستهلك فظ أو عنيف (عند الحاجة)، فهذه مهمة تطرح مشاكل أقل بكثير جداً. إذ يكفي هنا منع كل تعليم مدني فعلي وتعويضه بأي شكل من التربية المواطنة،[42] ذلك الخليط المفاهيمي الذي يسهل نشره بقدر ما أنه لن يقوم، في الغالب الأعم، إلا بمضاعفة الخطاب المهيمن لوسائل الإعلام وتجارة الفرجة. بهذه الطريقة، بالإمكان صنع سلسلة من المستهلكين المفترضين، اللامتسامحين، المنفذين لما يطلب منهم والخاضعين سياسياً (Politiquement corrects)، ما سيمكن، بالتالي، من تسخيرهم بسهولة ويسمح في الوقت ذاته من إغناء مكاتب المحامين الكبرى (وفقاً للنموذج الأمريكي).

بطبيعة الحال، تستدعي هذه الأهداف المسطرة لما سيتبقى من المدرسة العمومية، على المدى الطويل تقريباً، وقوع تحول مزدوج حاسم. أولاً، تحول على مستوى الأساتذة، الذين سيكون عليهم التخلي عن وضعهم الحالي كذوات يفترض فيها المعرفة، نحو وضع منشطين يقومون بأنشطة تخدم اليقظة، أو بأنشطة عرضانية، أو بمهام الخرجات البيداغوجية، أو بتنشيط منتديات النقاش (التي تنظم، وهذا أمر بديهي، وفق نموذج الفرجات التلفزية). من جهة أخرى، سيتم تكوين وتكليف هؤلاء المنشطين حتى يكون استعمالهم مربحاً، على مستوى المهام المادية أو مهام المصاحبة النفسية. ثانياً، تحويل المدرسة إلى مكان للعيش، ديمقراطي ومرح، ويكون في الوقت ذاته عبارة عن حضانة مواطنة –ومكان أيضاً حيث يكون بالإمكان إشراك جمعيات الآباء الأكثر رغبة في المساهمة في التنشيط الفعال للحفلات (مثل ذكرى إلغاء العبودية، وولادة فيكتور هوغو (Hugo)، وعيد الهالوين (Halloween) . . .)– تحويل المدرسة أيضاً إلى فضاء ليبرالي مفتوح في وجه ممثلي المدينة (مناضلون جمعويون، عسكريون متقاعدون، رؤساء شركات، بهلوانيون من كل نوع . . . الخ)، وأيضاً في وجه جميع البضائع التكنولوجية أو الثقافية التي ستحدد الشركات الكبرى –والتي أصبحت منذ الآن شريكة علنية في «الفعل التربوي»– ما إذا كانت جيدة حتى تباع لمختلف المشاركين. أعتقد أنه سيتم التفكير أيضاً في وضع بعض العدد الإلكترونية البسيطة جداً عند مدخل هذه الحديقة الكبرى للألعاب المدرسية، تكون مهمتها الكشف عن الوجود المحتمل للمواد المعدنية.

من حفل تخريج «فوج محمود درويش».

ليس من الضروري أن يكون المرء متخصصاً في تاريخ المؤسسات المدرسية حتى يتعرف، داخل اليوتوبيا التي تم عرضها، على المبدأ ذاته للإصلاحات المفعلة منذ ثلاثين سنة –وفق أشكال وسياقات ملائمة للسياقات المحلية– داخل جل الدول الغربية.[43] وإذا كان من الضروري الاعتراف للرأسمالية الفرنسية بأصالة معينة في هذه النقطة فالسبب يعود إلى أنها عرفت –في إطار الحرب التي عليها شنها على الطبقات الشعبية– كيف تستثمر، وبذكاء خاص، الأفكار العامة التي اكتسحت السوق منذ أيار 1968.[44] وكما يكتب ألان فنكلكروط (Finkelkraute)، «تشكل الشعارات الاحتجاجية لأيام زمان التعاليم الحكومية للفترة الحالية. فمنذ 30 سنة، في فرنسا، كانت لجان العمل في الثانوي هي التي تطالب بأن لا يقتصر الأساتذة فقط على توصيل الثقافة التي يتوفرون عليها، ولكن عليهم أيضاً إيقاظ شخصية كل تلميذ وتعليمه كيف يكون نفسه بنفسه، وذلك من أجل محاربة كل أنواع اللامساواة. أما الآن، فإن مفتشي الأكاديميات هم الذين يتحدثون هذه اللغة».[45]

على مستوى الممارسة، تشكل حركة الإصلاح هذه، بطبيعة الحال، سيرورة مركبة خاضعة، كما هو معمول به، لتقلبات مختلف علاقات القوى، وهو ما يجعلها، لهذا السبب بالذات، تعرف بعض التوقفات الحادة والخاطفة. لقد كان اليمين الليبرالي، في ظل الأوضاع السياسية لتلك الفترة، هو من أخذ على عاتقه شرف –وهو شرف مفارق ظاهرياً– تطبيق الموجة الأولى من الإصلاحات التي دفعت إليها أحداث أيار 68. لقد قام اليمين الليبرالي بهذه المهمة التاريخية في المجمل بشكل جيد نسبياً، بدءاً بتعاليم 1972 حول تعليم الفرنسية،[46] حتى إنشاء الإعدادية الموحدة سنة 1974.

ومع ذلك، فإن مشكل هذا اليمين الليبرالي هو أن جزءاً لا يستهان به من ناخبيه لا يزال، لأسباب تتعلق بتاريخيته، ينتمي لفرنسا القروية والكاثوليكية التي تنظر –ولأسباب متناقضة عموماً– إلى التحديث الشامل لحياتها بتردد كبير. إن هذا الجناح غير المنسجم من اليمين –الذي، حسب التعبير الشهير لراسل جاكوبي (Jacobi)، «يقدس السوق ويهدم الثقافة التي تولدها»– هو مع ذلك جناح موجود فعلياً بما فيه الكفاية –على الرغم من أفوله المبرمج– حتى يلزم يمين المقاولات والأعمال وبشكل دائم على إخفاء، وفي بعض الأحيان حتى على تخفيف أو تعليق، جزء من مشروعه التحديثي الفائق.

بطبيعة الحال، يتعلق الأمر هنا بمشكل لا يمكن أن يطرح بالنسبة ليسار حديث –أو تعددي أو ليبرالي–تحرري– بما أنه يتحدد ذاتياً، على المستوى الأنطولوجي، بوصفه حزب التقدم والحركة، أي حزب الطليعة في كل شيء.[47]

بذلك نفهم لماذا يتم فرض التحديث الشامل للمدرسة وللحياة دائما تقريبا تحت سلطة يسارية الثقافة (وهو التحديث الذي شكل، منذ القرن 18، الجوهر ذاته للبرنامج الرأسمالي) على الطبقات الشعبية بكثير من الانسجام والفعالية. في الواقع، يكفي أن نفحص، بحد أدنى من الفكر النقدي المشاريع الثابتة للسيد أليغر (Allègre) ولمعاونه الوفي المفتش غسمار (Geismar) حتى نعثر، وبلا صعوبة –باسم الدعوة المزدوجة إلى «تخفيض الكلفة» وفتح المدرسة في وجه جميع المنتوجات، بما في ذلك المنتوجات الأكثر لاجدوى منها للصناعة الإعلامية– على التعليمات الرئيسية التي يعطيها مالكو الكوكب لموظفيهم السياسيين خلال محادثاتهم السرية الإستراتيجية. حقاً إن هؤلاء الموظفين مدعوون دائماً إلى ترجمة هذه التعليمات في لغة «بيداغوجية» و«مساواتية» (Egalitaire)، الشيء الذي لا يمنع أبداً بطبيعة الحال من تضليل المناضلين الأكثر بلادة.[48]

ديفيد ديفز يلقي كلمة في حفل تخريج «فوج محمود درويش».

9

يجب فهم «أزمة المدرسة» الحالية –التي بدأ الجمهور الواسع يعيها تدريجياً– أولاً وقبل كل شيء كنتيجة ما زالت قائمة لوضعية أصبحت متناقضة. فمن جهة، تشكل المدرسة –بسبب أنها كانت الحلقة الرئيسية داخل العدة (Dispositif) «الجمهورية»، أي خلال فترة وداخل نسق لم يكن فيه السوق المنظم ذاتياً قادراً بعد على أن يخضع جميع الأشياء لقوانينه –أحد آخر الأماكن الرسمية حيث ما زالت قائمة– إلى جانب عادات وبنيات عبثية تماما– أجزاء حقيقية من فكر غير رأسمالي وبعض الإمكانات الحقيقية لتوصيل معرفة وجزء من فضائل بدونها لا يمكن أن يكون هناك مجتمع لائق. ولكن، ومن جهة أخرى، وتحت ضغط زحف موجة الإصلاحات الليبرالية– التحررية،[49] تتجه المؤسسة بشكل ميكانيكي لتصبح المجموع الذي تذوب داخله مختلف الحواجز المادية والأخلاقية التي يجب على الأستاذ مواجهتها إذا ما أصر، وفق رغبة غريبة في الهدم، على الاستمرار في توصيل بعض من الأنوار والتحضر.[50] يمكن أن نتصور أن مثل هذا التناقض لا يمكنه إلا أن يتسبب في مناخ رديء جداً يصبح استنشاقه كل يوم، وبفعل ذلك، مستحيلاً أكثر فأكثر.

10

«خلف الإنسانية المزيفة للمحدثين، تختبئ البربرية المجهولة لمن سبقوهم».
[إنغلز (Engels)، **محاولة في نقد الاقتصاد السياسي**، (1843)]

لذلك، يجب ألا نفاجأ إذا ما نزل تلاميذ الثانويات إلى الشارع، خلال فترات أصبحت من الآن فصاعداً منتظمة، لكي يسمعوا رفضهم لمثل هذه المدرسة. بطبيعة الحال، لا يتعلق الأمر فقط بطقس عابر جديد، موجه لتعويض احتجاجات ومظاهرات أيام زمان. كما يجب ألا نرى في ذلك مجرد نتيجة للتظليلات التي تمارسها بشكل حتمي الفصائل المتنافسة للنومنكلاتورا (Nomenclature)، حتى وإن كانت هذه الأخيرة، وفي كل مرة، لا تتوانى أبداً في أن تقتطع، من هذه الحركات، جزءاً من البراعم –بتعبير ليونيل جوسبان (Jospin)– الضروريين لإعادة إنتاجها.

إن من يعرف شبيبة الثانويات يعلم في الحقيقة جيداً أن عدم رضاها وغضبها تجاه الأوضاع الحالية هما شيئان واقعيان وحقيقيان بشكل قوي جداً. كل القضية تكمن مع ذلك في معرفة من أية زاوية تحتج هذه الشبيبة على هذه الأوضاع. هل نوجد حقاً، كما يقول بذلك التأويل المهيمن، أمام شبان متحضرين، ثائرين بسبب المكانة والاعتبار الصغيرين الذين يخص بهما النسق الرأسمالي الثقافة والكائنات الإنسانية؟ أم هل إنهم أصلاً، وعلى العكس من ذلك، مجرد مستهلكين ذوي طبع صعب ومماحك (وبكلمة واحدة، «مواطنين») يرغبون أساسا في الحصول بأفضل الأثمان على البضائع التي يقترحها النسق؟ أم إنهم، الأدهى من ذلك، مستهلكون منشغلون قبل كل شيء بجودة التعليب (Emballage)؟[51] إذا كان من اللازم علينا طرح هذا السؤال فلأنه تم في التحليلات السابقة، وبشكل مقصود، إهمال الصعوبة التالية.

وكما رأينا ذلك في السابق، فإن الرأسمالية في مرحلتها النهائية –تلك التي حددت لنفسها، لأول مرة في تاريخها، كهدف منسجم لها التحقيق الفوري لليوتوبيا التي كانت في أصل ولادتها (والتي تمثلت في تأليف كل مصالح الكائنات البشرية بواسطة اليد الخفية للسوق المعولم)[52]– لن تستطيع، من وجهة نظرها الخاصة، أن تصل إلى غاياتها إلا إذا نمت، وبلا توقف، من انخراطها في سياسة الرضاعة المسلية. والحال أنه في هذا المجال ليس فقط أن العمل بدأ منذ فترة طويلة جداً وعلى نطاق واسع، ولكنه من الواضح بما فيه الكفاية أن المدرسة الرأسمالية –وخارج التخريب الذي تمارسه التعليمات الأساسية الذي ربما لا يمكن لأية مؤسسة أن تقوم به عوض المدرسة– ومهما كانت حداثتها لن تستطيع أبداً أن تنافس ولو لحظة واحدة العُدد البراقة ودائمة التجدد للثقافة الشبابية كلية الحضور. مثلاً، إذا ما أعطي الأمر للشبيبة، في إطار إستراتيجية ما، للاحتفال بهالوين، أو الانخراط بكثافة في استعراض للحب[53] (Love parade) فلن نكون في حاجة للمدرسة لكي تقوم بهذه المهمة. إذ أن تجار التواصل ومحترفيه من كل نوع سيقومون بها وبحماس، وبوسائل وبفعالية أكبر. وكما نعلم، فهذه على كل حال أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الرأسمالية، في مرحلتها الليبرالية–التحررية إلى الإلغاء التام لجيش موظفي الدائرة. فهذا الأخير فقد، ومنذ مدة طويلة أصلاً، كل معنى وكل أهمية عسكرية تحديداً. ولكن ومنذ أن بدأ الأمر يتعلق أولاً وقبل كل شيء بترويض الشبيبة الحديثة على الاستهلاك المعمم (أي، إذا جاز قول ذلك، بصناعة أولئك الأعضاء المشكلين لتنظيم شباب السوق الموحدة)، حينها يبدو بديهياً جدا أن القنوات الإذاعية و الجرائد من مثل (Biba) و(Vingt ans) و(Fun radio) و(NRI) و(Nulle part ailleurs) و (Libération)[54] تعتبر الأكثر ملاءمة للقيام بهذه المهمة أفضل بكثير من أي تنظيم، مهما كانت حنكته، هذا فضلاً عن تقديمها لخدمات بثمن أكثر ربحاً لميزانية الدولة. إن المنظمة العالمية للرضاعة المسلية –التي اتخذت من الشبيبة، وبشكل منطقي، هدفها الأول– دخلت، وبشكل لا رجعة عنه، إلى مرحلتها الصناعية. ومنذ العام 1995، يقول إيف أود (Eudes) موضحاً، تغطي قناة (MTV)، القناة الكوكبية الموسيقية، «أهم المناطق المأهولة للكوكب وأصبحت، بكل تأكيد، التلفزة العالمية الأولى».[55] يشكل هذا الملحق الروحي للقوة المالية «ثمرة إستراتيجية تجارية فعالة بشكل رهيب»، وقد تشكل نتيجة تركيب مؤسس بشكل دقيق «للروح الثائرة لموسيقى الروك، وللاستهلاك المتعي، وللفكر الليبرالي المنمط». بعبارة أخرى، وفي سبيل إخضاع سوق الشباب

الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة للنظام القائم، تقوم (MTV)، التي لا تتوانى بطبيعة الحال عن أن تقدم نفسها بوصفها «شاشة مواطنة» على الدوام بعرض، وعلى المستوى الكوكبي، «تلك النبرة الحديثة، الوقحة واللامبالية، تجاه التقليد»، وهي نبرة تطابق، في فرنسا مثلاً، تلك التي تفرضها الشركة العامة للمياه على مستخدميها الطيعين المنتمين لـ(Nulle part ailleurs).

هكذا نكتشف، ودون أية مفاجأة كبرى، كيف قامت (MTV)، بمناسبة انتخابات البرلمان الأوروبي لسنة 1994، بحملة لدفع شباب الاتحاد الأوروبي للمشاركة في الاقتراع -«صَوّتْ من أجل أوروبا»- وهي محاكاة جدية لشعار: «اختر أو اخسر»، وحصلت على مشاركة مرشحين ومسؤولين سياسيين عدة، ومنهم جاك دولور (Delors).

إن مثل هذه التحاليل والوقائع، التي بالإمكان من الآن فصاعداً مضاعفتها إلى ما لا نهاية، تغير بشكل كبير جداً معطيات المشكل. وإذا كان صحيحاً، كما كتب دوبور، أن «هيمنة الفرجة استطاعت، لأول مرة في تاريخها، أن تربي جيلاً خاضعاً لقوانينها»،[56] فإننا ملزمون بأن نستخلص بأن الرأسمالية، في سياق الحرب التي تجمعها بالبشرية، يبدو أنها ربحت، ومنذ ثلاثين سنة، نقاطاً عديدة. إن كل شيء يحدث كما لو أن سادة الكوكب اتخذوا كشعار لهم شكلاً مقلوباً للملاحظة الشهيرة لماكس بلانك[57] (Planck): «إن الكذب لا ينتصر أبداً من تلقاء ذاته، ولكن أعداءه ينتهون دائما بالموت». وإذا كانت هذه هي إستراتجيتهم حقاً، وإذا كانت الأمور، من جهة أخرى، قد وصلت إلى ما وصلت إليه، أي إلى الحد الذي وصفته، حينها يمكن القول إن مهمة البشر نفسها تعقدت بشكل كبير جداً. إذ نكتشف، من جهة، بطبيعة الحال، وكل يوم أكثر، أن «الحركة التي تلغي الشروط الحالية -بعبارة أخرى الرأسمالية- تدفع بالإنسانية نحو عالم غير قابل للسكنى إيكولوجيا ومستحيل أنثروبولوجياً، ولكن، ومن جهة أخرى، نصبح واعين بأنه لا يمكن وقف هذه الحركة الانتحارية تاريخيا -وهو ما يعني، بشكل بسيط، إنقاذ العالم- إلا -وهذا شرط حيوي- إذا قبلت الأجيال اللاحقة أن تأخذ هذه المقاومة بيدها. هذا يعني أنه إذا كان لثقافة التسلية أصلاً، وجزئياً، الفعالية التي كانت تطمح إليها -وهنا على كل واحد أن يحكم بنفسه- حينها سنجد أنفسنا قريباً في مواجهة -وكيفما كان من جهة أخرى مصير المدرسة- مشكل كان للإنسانية، حتى الآن، حظ عدم مواجهته على الإطلاق (أو أنها كان لها ما يكفي من الذكاء لتفاديه). وهذا المشكل، الذي لم يكن متوقعاً من الناحية التاريخية، لم يصفه، في نظري أحد بالوضوح نفسه الحاسم الذي صاغه به فاييم سمبران (Semprun) في: **الهاوية تسكن من جديد**:[58] «عندما يعتقد المواطن ذو النزعة الإيكولوجية (Ecologiste) -يكتب سمبران- أنه يطرح السؤال الأكثر إزعاجاً عندما يتساءل: أي عالم سنترك لأولادنا؟ فإنه يتفادى طرح السؤال الآخر، المقلق حقا: لأي أطفال سنترك العالم؟».

هذا حقاً هو السؤال المثير من الآن فصاعداً.

ترجمة: منير الحجوجي
باحث من المغرب

من حفل تخريج «فوج محمود درويش».

الهوامش:

* هذا النص مأخوذ من كتاب:
Jean – Claude Michéa: L'enseignement de l'ignorance et ses conditions modernes، Ed. Climats، 1999. P: 7–80. وقد ترجم خصيصاً لـ "رؤى تربوية".

[1] كرستفور لاش (1981). **عقدة نرسيس**، باريس، ص: 177 – 178.

[2] "في سنة 1983، قامت عمادة مدينة نيس بتحقيق شمل 12000 تلميذ ينتمون للمستوى السادس ابتدائي. أظهرت النتائج أن 48%، 22 لم يكونوا يعرفون القراءة، وأن 59%، 71 كانوا عاجزين عن فهم كلمة جديدة انطلاقاً من السياق". ومنذ ذلك الحين، تضيف ليليان لورصا (تعتبر هذه التلميذة التي أصبحت معارضة لهنري والون، من المتخصصين الجادين القلائل جداً في مجال علوم التربية في فرنسا)، "اختفى هذا المشكل، تماماً كما يختفي الرمل بعدما يبتلعه البحر، وذلك بفضل سحر صمت وسائل الإعلام والدعاية السياسية. ويتم الآن، على أنقاض ما تبقى من تعليم القراءة والكتابة، بناء المدرسة الجماهيرية بشكل متسرع، وذلك بالعمل على تلميع الباكالوريا للجميع" (ليليان لورصا (1999). **هل نتجه نحو مدرسة شمولية؟** باريس). أما آخر معجزة ذكية لهذه "الدعاية السياسية"، فهي بالطبع كتاب كريستيان بوديلو (1999). **ومع ذلك فهم يقرأون**، منشورات سوي (Seuil).

[3] بإمكان أي واحد منا أن يلاحظ أننا دخلنا، من وجهة النظر هذه، مرحلة جديدة حقاً، هي مرحلة تدمير المدن في زمن السلم. وبما أن لوس أنجلس هي النموذج المفضل لكل المدمرين الحديثين، فيمكننا أن نقرأ باهتمام الدراسة الجيدة لمايك دايفس (1997). **مدينة الكوارتز**"، **لوس أنجلس، عاصمة المستقبل**، منشورات لاديكوفيرط (La découverte). ونجد تطبيقاً على الحالة الفرنسية في الكتاب الهجائي والسجالي لصوفي هرسكوفتش (1994). **رسالة مفتوحة إلى عمدة باريس بصدد تدمير بلفيل**، منشورات موسوعة الأضرار (Encyclopédie des nuisances).

[4] ملاحظة بصدد مفهوم الجهل:
لن نقصد هنا "بتقدم الجهل" اختفاء المعارف الضرورية التي يتم التباكي عليها، وفي الغالب عن حق، ولكن الأفول المنتظم للوعي النقدي، أي قدرة الإنسان الأساسية على الفهم المتزامن لنوع العالم الذي هو مدعو إلى العيش فيه، وللشروط التي على أساسها تكون الثورة على ذلك العالم ضرورة أخلاقية. وهذان المظهران غير منفصلين تماماً، بما أن ممارسة الحكم النقدي تستدعي حداً أدنى من الأسس الثقافية، بدءاً بالقدرة على الحجاج والتحكم في المقتضيات اللغوية الأولية، التي يتخذ تحديداً كل "متعلم لغة جديدة" من تدميرها هدفاً له. ومع ذلك، فإنه من الضروري التمييز بينهما، لأن التجربة تعلمنا يومياً أن فرداً يمكنه أن يعرف كل شيء دون أن يفهم أي شيء. وهذا بالتأكيد ما أراد قوله جورج أورويل (Orwell) عندما كتب في مذكرة حرب: "إذا كان أناس مثلنا يفهمون الوضعية أحسن بكثير من الخبراء المزعومين، فليس لأن لهم قدرة ما على التنبؤ بالأحداث الخاصة، ولكن لأن لهم القدرة على تمثل نوع العالم الذي نعيش فيه". إن ما يؤسس إبستمولوجيا هذا التمييز هي، بطبيعة الحال، استحالة –وهي استحالة واضحة– اختزال النشاط النقدي للعقل في مجرد استعمال بسيط لبنك معطيات يكفي الإبحار (أو التزحلق) فيما بينها. وفي غياب أخذ هذا التمييز بعين الاعتبار، لا تجد السوسيولوجيا الوزارية أية صعوبة لكي تزعم –وهي ترتكب الأخطاء المنهجية الذائعة– بأن "المستوى ارتفع"، في الوقت الذي تبين فيه كل المعطيات المتوفرة أن الشبيبة المتمدرسة في البلدان الصناعية هي نفيذة (perméables) أكثر فأكثر لمتوجات الشعوذة (بدءاً بالأسطرولوجيا القديمة ووصولاً إلى تيار الهيبيز الحديث)، وأن قدراتها على المقاومة الفكرية للتلاعبات الإعلامية أو للتجييش الإشهاري تتقلص بشكل مزعج، وبأنها لقنت، وبشكل فعال ومثير جداً، لامبالاة قوية تجاه قراءة النصوص التقليدية للتراث.

[5] وهذا لا يعني، بالطبع، أن التبادل السلعي (حتى لا نتحدث عن خرافة "المقايضة") هو عبارة عن علاقة طبيعية، فعدد كبير من المجتمعات إما لم تعرفه، أو همشته عن قصد. إن الحالة القصوى، من وجهة النظر هذه، هي بلا شك حالة إمبراطورية الآنكا. إننا نلج هنا مجالاً تشكل فيه مساهمات مرسيل موس وكارل بولانيي أكثر الأعمال أهمية. أما اليوم، فإن التحليلات الأكثر أهمية بالنسبة للفلسفة السياسية بخصوص هذا الموضوع هي أولاً وقبل كل شيء الأعمال التي أطلقتها منذ 1982 الحركة المضادة للنزعة النفعية (Anti-utilitariste)، تحت إشراف آلان كايي وسيرج لاطوش.

[6] انظر: أ. هرشمان (1980). **الأهواء والمصالح**، ترجمة فرنسية لدى دار بوف (PUF)، **ونحو اقتصاد سياسي موسع**، منشورات مينوي (Minuit)، 1986.

[7] لقد تم، ومنذ فترة طويلة، الكشف عن تأثير النموذج النيوتني في منهجية آدم سميت. أما معرفة ما إذا كان النموذج الإبستمولوجي الذي يحيل إليه فيلسوف بلاد الغال (مثله في ذلك مثل غالبية مفكري تلك الفترة) يطابق حقاً الممارسة الفعلية لنيوتن، فهذه مسألة أخرى. من جهة أخرى، يعتقد يان ماريكو (Marejko) أن نموذج سميت وممارسة نيوتن لا يتطابقان، مستنداً في ذلك على حجج تبدو لي صلبة. انظر: **الكوسمولوجيا والسياسة**، منشورات لاج دوم (L'âge d'homme)، 1989.

[8] لقد قدم جوزيف نيدام (Nedham)، في ما يخص الصين، دراسة مثيرة للإعجاب للعوائق الثقافية في وجه ظهور العلم التجريبي وللمفهوم الموازي الذي هو "قانون الطبيعة". (انظر: **العلم والحضارة في الصين**، 1954).

[9] بهذا المعنى تمت في فرنسا أولى محاولات تجريب الفرضية الرأسمالية (تحرير تجارة الحبوب) بين 1769 و1776. نجد تحليلاً جيداً لهذه التجربة المؤسسة في المقدمة التي وضعها ميشال باربيون لكتاب ديدرو: **محاكمة القس كالياني**، منشورات أكون(Agon)، 1998.

[10] في حديثه عن المبادلات بين فرنسا والولايات المتحدة دعا بريسو (Brissot) –الذي سيصبح لاحقاً مثالاً للثوري الذي قام رجال المال والأعمال بشرائه– "إلى تدمير الحواجز التي تضعها تقاليدنا وقوانيننا وعاداتنا في وجه هذه التجارة". انظر: **حول ماهية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية**، 1787، منشورات (CTHS)، باريس، 1996.

[11] "إذا كان الكون الفيزيائي يخضع لقوانين الحركة، فإن الكون الأخلاقي لا يقل خضوعاً لقوانين المصلحة" (هلفتيوس (Helvétius)، في الفكر، 1758).

[12] "إن تاجر سلع –كما سبق وأن قلنا بوضوح– هو مواطن لا ينتمي بالضرورة لأي بلد محدد بشكل عام، إنه لا يبالي بالمكان الذي يمارس داخله تجارته، ويكفي أن يمتعض من أي شيء حتى يقرر حمل رأسماله من بلد نحو آخر ومعه كل الصناعة التي كان ذلك الرأسمال يقوم بتنشيطها". انظر: أدم سميت (1990). **أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم**، منشورات غاليمار (Gallimard)، ص: 231. أما من جهة الأجير المثالي، فإن الفضيلة المكملة ستكون بالطبع هي "التحرك الجغرافي" الشهير، أي القدرة على قطع، فوراً وبلا ندم، جميع الصلات التي قد تربط إنساناً بمكان ما، بثقافة ما وبكائنات بشرية أخرى. وليس من الصعب جداً، بقليل من الحذق الجامعي، تقديم هذا العجز عن الحب وهذه الميولات والاستعدادات نحو الجحود باعتبارها الجوهر ذاته "للحرية".

[13] هيوم. **كتاب الطبيعة البشرية**. بإمكان هذه الجملة أن تكون هي شعار الأسواق المالية.

[14] انجلز. ***Anti-Duhring***. من جهة أخرى، فإننا على علم بالتحليل الشهير لآدم سميت (1990): "إننا لا نحصل على عشائنا بسبب حسن التفات الجزار وتاجر البيرة أو الخباز، ولكن بسبب اهتمامهم بمصالحهم. فنحن لا نتوجه إلى إنسانيتهم، ولكن إلى أنانيتهم"، **أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم**، منشورات غاليمار، ص: 48–49.

[15] إن هذه القيم –المرفوضة بشكل حديث– تطابق إلى حد ما، ما يدعوه أورويل، انطلاقاً من محاولته حول ديكنز، الحس السليم المشترك (La commun decency)، أي مجموع الميولات نحو حسن الالتفات والاستقامة التي تشكل في نظره البنية التحتية الأخلاقية الضرورية لكل مجتمع عادل (كتب أورويل في تشرين الأول 1941، أن المهمة السياسية الأساسية تكمن في "العمل على بناء مجتمع حيث يكون الحس السليم ممكناً من جديد"). إن الأسس الأنثروبولوجية لهذا الحس السليم تفسر جزئياً، كما سنرى، على ضوء محاولة مارسيل موس (Mauss)، **مقالة في العطاء**. نجد أيضاً إضاءات مختلفة قليلاً، بالأهمية نفسها، في أعمال روني جيرار (Girard)، وبيير لوجوندر (Legendre). لنشر في الأخير إلى أن فنشالي ماركاليت قدم محاولة جيدة لتطوير فلسفي لمفهوم أورويل في كتاب: **المجتمع السليم**، منشورات جامعة هارفارد، 1996 (سيظهر هذا الكتاب مترجماً إلى الفرنسية عند منشورات كليما (Climats) في شتنبر 1999).

[16] كورنليوس كاسطورياديس (1975). **التأسيس الخيالي للمجتمع**، ص: 35.

[17] بيير لوجوندر (1989). **جريمة العريف لورطي**. يشكل عمل لوجوندر في فرنسا أحد الأعمدة الفكرية الرئيسية خلال الثلاثين سنة الأخيرة. وأفضل مدخل لهذا الفكر الصعب هو بلا شك كتاب **حول القضية الدوغمائية في الغرب**، منشورات فايار (Fayard)، 1999.

[18] إن مجتمعاً رأسمالياً متماهياً مع جوهره يطابق فلسفياً الحالة الجديدة للطبيعة التي هي، حسب روسو (Rousseau)، النتيجة الحتمية لمجتمع اللامساواة الشاملة: "هنا، كل شيء يعود للقانون الوحيد للأقوى، وبالتالي لحالة طبيعية جديدة مختلفة عن تلك التي انطلقنا منها، بما أن إحداهما كانت حالة طبيعية في نقائها والأخرى تشكل ثمرة الانخراط في الفساد" (**خطاب حول أصل اللامساواة**، الجزء الثاني). إلا أنه من الضروري أن نشير إلى أنه توجد، داخل الأعمال الأنتروبولوجية، على الأقل حالة واحدة لجماعة دفعت بسيرورة اجتثاثها الاجتماعي بعيداً بشكل خاص: إنها جماعة الإكس، الذين طردوا من أراضيهم الأصلية من طرف الدولة الأوغندية. ولقد سبق لكولان تورينل أن وصف جيداً سنة 1972 مسار الاجتثاث الحضاري لجماعة الإكس. وفي ختام بحثه المضني، لم يستبعد تورنيل على كل حال فرضية أننا قد نصبح يوماً ما بدورنا كالإكس، عبارة عن رحالة، دائمي التحرك، ومنشغلين فقط بالإرساليات وبالرحلات (**الإكس، البقاء على قيد الحياة بواسطة البشاعة**، منشورات بلون (1987، (Plon، ص: 358).

[19] ك. كاسطورياديس (1996) **ملتقيات المتاهات**، ج. 4. نجد تحليلات مماثلة عند لوسيان غولدمان (1959) (Goldmann) في: **الإله الخفي**، ص: 42.

[20] انظر ميشال بونان (1993). **الحياة البشعة**، منشورات آليا (Alia)، انظر أيضاً بودوان دوبودينا (1996). **الحياة على الأرض**، منشورات موسوعة الأضرار.

[21] تمثل الخطأ الرئيسي لماركس (Marx) ولمن خلفوه –باستثناء، ربما، غرامشي (Gramsci)– في الإعلاء الدائم من شأن الاختراق الفعلي للعلاقات الرأسمالية للمجتمعات التي درسوها. والحال أن هذا الإعلاء، كما سنرى، هو أحد أسباب العجز الدائم لليسار على فهم جوهر الرأسمالية، وبالتالي محاربتها بذكاء. بإمكاننا أن نبني فكرة، ضبابية شيئاً ما بطبيعة الحال، عن جسامة هذا الخطأ بالعودة إلى أعمال أجمنت أفصل. وبالفعل، فلقد توفق هذا الأخير، وهو يبني تقاطعات ذكية، في أن يبين أن التداول غير السلعي للخيرات والخدمات ما زال يمثل "داخل المجتمع الفرنسي المعاصر ثلاثة أرباع الناتج الداخلي الخام" (انظر: **قسط العطاء**، منشورات مجلة موس (Mauss)، 1993). يمكننا أيضاً أن نقرأ في هذا الصدد الآن كايي: "كيف نكتب تاريخ السوق"، ضمن: **بؤس وإشراق العلوم الاجتماعية**، منشورات دروز (Droz)، 1986، وسيرج لاطوش: إفريقيا الأخرى: بين العطاء والسوق، منشورات ألبان ميشال (Albin Michel)، 1988، وأرنو مايير: **دوام النظام القديم**، منشورات فلاماريون (Flammarion)، 1983).

[22] بالمقابل، كان يكفي اختزال هذه الإنسانيات في مجرد رأسمال رمزي بسيط، كعلامة ضرورية على التميز البورجوازي (وهو العمل الذي تم تكليف الساذج بورديو (Bourdieu) به خلال الستينيات) حتى يتم منح المبرر الأيديولوجي للرأسمال لكي يلغيها، ما إن تتمكن المقتضيات المرافقة للمردودية وللحساب السياسي من جعلها (أي السلعة) ضرورية. وهذه هي النتيجة الأولى (أو الوظيفة الأولى) للإعلاء المذكور أعلاه: ففي مرحلة أولى يتم التصريح بأن المدرسة ليست في الأصل سوى أداة في خدمة إعادة إنتاج الرأسمال. بعدها يمكن، استناداً إلى الدعم الذي تقدمه هذه الجذرية المزعومة، المطالبة، باسم النضال ضد الرأسمالية ذاته، باختفاء كل ما يشكل في الواقع حاجزاً أمام توسيع سيادة السلعة. إن هذه هي الآلية الثابتة لحراس الرأسمال الحمر.

[23] من أين يأتي هذا السحر الفريد للكوميديات الموسيقية الهوليودية وأفلام الوسترن (Western) لجون فورد أو هوارد هوكس وأفلام لوبيش أو كابرا؟ أو أيضاً موسيقى الجاز لدوك إلنغتون أو كاونت بايزي؟ ببساطة من كون أن هذه الأعمال استطاعت أن تترجم بشكل جميل جداً لحظة توازن مميز عرفتها جميع المجتمعات الحديثة –وفي كل مرة في ظل ظروف خاصة– بين الحمق الضروري للحرية من جهة وواجب –كان لا يزال مقبولاً خلال تلك الفترة– احترام الحس السليم من جهة أخرى. إن هذه اللحظة لا تطابق طبعاً مجتمعاً مثالياً، ولكن، وفي علاقة أكيدة بذلك، مجتمعاً كان قادراً على أن يتأمل، لأن الحرية

لم تكن قد توفرت لها الفرصة بعد لتعرف بجانبها الرديء. لذلك ما زال الفن الشعبي لتلك الفترة يمارس علينا –حتى نستعيد عبارة ماركس– الغواية الخالدة للحظة التي لن تعود أبداً.

[24] أما فيما يخص الجزء المهيمن عليه – الذي لا يمكن استعادته– لأيار 68، فهذه قصة أخرى، لم تكتب بعد على الإطلاق.

[25] بطبيعة الحال، يكون هذا الوعي في كثير من الأحيان وهمياً تماماً، وعندما يتم ببساطة وبوضوح إلغاء الممنوعات الصريحة من طرف ثقافة ما، وعندما يصبح خرقها المعلن الصيغة الرئيسية لقبولها (فلا أحد يفكر اليوم، كما كتب شسططرون، في سب الإله طور أو أودان)، فإن ما سيجيء حتماً لن يكون إطلاقاً البهجة السارة التي تعلن عن حصول الإشباع الأكثر تبسيطية كما عند رايخ (Reich)، ولكن ما سيأتي سيكون، وعلى العكس من ذلك، هو التسلط اللاواعي الذي يمكنه أن يجعل من الكائن الإنساني آخر العبيد.

[26] وهي الطاولة الفارغة التي أضحت واضحة أكثر عندما انهارت، سنوات بعد ذلك، الإمبراطورية اللينينية الرئيسية، وهي الإمبراطورية التي لم تكن، على مستوى واقعها الفعلي، سوى نسخة من الدولة، وبالتالي، وبالضرورة، أكثر بشاعة وأكثر انحرافا، فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية الأكثر إضرارا بالتحديث السلمي، بدءا بتدمير كل تحضر.

[27] حتى أنطوان بروست انتهى إلى الاعتراف بأن "الإصلاحات التي هدفت إلى ضمان المساواة في الفرص أدت إلى النتيجة المعاكسة" (**هل تمت دمقرطة التعليم؟**، 1992). مثلا، "إن نسبة الطلبة من أصل شعبي في المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة العليا للأساتذة انتقلت من 4،15 % سنوات 1966/ 1975 إلى 7 % سنوات 1989/ 1993".

[28] بعد أن كشفت بعض المنظمات غير الحكومية عن المفاوضات السرية حول الاتفاق المتعدد الأطراف حول الاستثمار، اشتكى بعض سادة الحرب من هذه الرؤية المثالية، وتوعدوا بمواجهتها. نعلم في مجال الإعلام أن وظيفة شخص كالآن دوهاميل (إني استعمل هنا هذا الاسم بمعنى النوع كما عندما نتحدث عن طارطوف وعن كيسلينغ) تتمثل تحديداً في إخفاء وجود هذا النوع من الوثائق عن الجمهور ثم –إذا ما تم الكشف عنها– الكذب الصريح والآثم حول دلالتها الحقيقية. لنتذكر هنا أن ألان دوهاميل هو أحد الأعضاء المرموقين لجماعة "القرن"، وهي أحد النوادي الفرنسية المغلقة جداً التي تضم داخلها نخب العالم السياسي والمالي والصناعي والإعلامي". (بيتر بيطون: *Les cumulards*، منشورات ستوك (Stock)، 1998، ص: 44 و230). وبالنظر إلى الاتجاه الذي تسير فيه الأمور، فإن ما سيحتاجه المواطنون للكشف عن القرارات المتخذة باسمهم، لن يكون عقولاً فضولية بل عملاء سريون.

[29] انظر هانس بيتر مارتن وهارولد شومان: **فخ العولمة**، منشورات صولين–أكت سود (Solen–Acte Sud، 1997). إن كل الاستشهادات مأخوذة من هذه الشهادة المباشرة.

من حفل تخريج «فوج محمود درويش».

[30] في الواقع، يصعب أن نجد مداخلة أكثر اختصاراً من مداخلة جون كاج (Cage)، المسير الأمريكي لسان ميكرو سيستيم: "إننا نوظف عمالنا بواسطة الحاسوب، ويشتغلون على الحاسوب، ويسرحون عبر الحاسوب".

[31] مستشار سابق لكارتر ومؤسس سنة 1973 لـ"اتريلا ترال"، وهو نادٍ مغلق أكثر من نادي "القرن"، جمع سنة 1992 حوالي 350 من الأعضاء الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين، وهو يشكل "أحد الأمكنة حيث تصاغ أفكار وإستراتجيات الأممية الرأسمالية" (ب. بيطون، مرجع مذكور، ص: 44).

[32] يعني (Entairtainment) التسلية، وتعني (Tits) في العامية الأمريكية: الحلمة أو الثدي.

[33] نجد في هذا التحليل، وبلا أدنى صعوبة، تمثل النخب الفكرية العفوي للناس العاديين ("لفرنسا العفنة" كما قد يقول الأنيق سولرز (Sollers)): عالم مأهول من قبل الرعاع، عالم يشكل موضوعاً لرسومات كابو أو لعرائس (Guignols) الأخبار. نشير هنا إلى قدرة النسق المثيرة على الاسترداد: ففي القرن 19، شكلت العرائس أحد أسلحة الشعب الصغير للتهكم من أسياده، وأصبحت اليوم سلاح النخبة الثقيل للسخرية من الشعب. يمكن أن نتصور ما سيكون عليه روبنهود حين ستطلب فيفاندي (Vivendi)، ولأسباب تتعلق بنسبة المشاهدة، من موظفيها أن يمنحوها مجدداً وجوداً تلفزياً.

[34] إن الرأسمال لا يمزح مع البيداغوجيا عندما يتعلق الأمر بقضايا جادة، وكلما كان في حاجة إلى نتائج ملموسة. مثلاً، عندما تتوقف الرياضة عن أن تكون لعبة أو احتفالاً لتصبح صناعة، حيث الانتصار وحده يكون مربحاً، يتم تفادي منح تكوين فائزي المستقبل إلى أشخاص مثل فوكومبير أو ميريو. وكما تكتب ليليان لورصا (**مدمرو التعليم الأولي ومفكروه**، باريس، 1998، ص: 25): "لقد هجرت الصرامة البيداغوجية صفوف المدرسة نحو أماكن ممارسة الرياضات. والغريب أنه في هذه الأماكن، لا يتم الزعم بأنه يتم الاستناد إلى النزعة التشييدية، ولا يتم اعتبار الصرامة البيداغوجية حجر عثرة أمام العفوية". الغريب أيضاً أنه لا يتم استحضار هذا الأصل الشعبي لغالبية الرياضيين على أنه حجر عثرة في وجه هذه الصرامة البيداغوجية التقليدية.

[35] – تقرير 24 أيار 1991، مذكور في: *Tableau noir* (جيرار دوسلس ونيكو هيرط، منشورات ايبو (Epo)، بروكسيل، 1998). يعيد هذا الكتاب الضروري نشر، وبشكل غزير، النصوص التي تخصصها اللجنة الأوروبية ومنظمة التجارة والتعاون الأوروبي أو المنتدى الأوروبي (بوصفه أحد اللوبيات القومية الأكثر سرية والأكثر فعالية، التي تعتبر ايديت كريسون (Cresson) (وزيرة أولى فرنسية سابقة) عاشقته التي لا تكل) منذ سنوات عدة لتحديد "التقويمات الهيكلية" التي يفرضها الإصلاح الرأسمالي على المدرسة. وبما أن هذه التقارير غير موجهة لكي يقرأها الشعب السيد، فإن الكتاب يتحدثون فيها بخبث عجيب تماماً.

[36] "قوس بصدد التعليم: إننا نتحدث بلا توقف عن أزمة التعليم، كل وزير يطلق إصلاحه ويترك جانباً، ولأسباب معروفة، الأشياء الجوهرية. وكما قال أفلاطون منذ 2500 سنة، فإن الإيروس يوجد في أساس كل تملك وكل توصيل للمعرفة: يعني الإيروس حب الموضوع الذي يتم تدريسه، والذي يمر بالضرورة عبر علاقة عاطفية خاصة بين المعلم والمتعلم" (ك. كاسطورياديس: **نهاية التاريخ**، منشورات فيلان (Felin)، 1992). تذكرنا هذه البداهات الأساسية بالحدود القبلية لكل تعليم عن بعد. إن ما تستطيع الآلة تعليمه هو، على أحسن تقدير، معرفة مقطوعة عن ركائزها العاطفية والثقافية، وبالتالي معرفة بلا دلالتها الإنسانية وبلا ممكناتها النقدية. من حيث المبدأ، إن الأمر يتعلق بمعرفة لا تختلف عن تلك التي "يلقنها" ترويض ذكي لحيوان. إلا أننا نعلم جيداً بأن "مليارات بيل كيتGates سببها، من ضمن أسباب عديدة، ذلك الضوء الغبي الصغير الذي يشتعل في دماغ وزير ما، ما إن ينطق أمامه بكلمات حاسوب وإعلاميات أو حداثة" (مجلة **شارلي هبدو**، 17، 9، 1997). هل من الضروري الإشارة إلى أن مقال فليب هال هذا مخصص بداهة إلى م. أليغر (Allegre)؟

[37] اللجنة الأوروبية، مرجع مذكور.

[38] تقرير "منتدى فلادلفيا"، شباط، 1996، مذكور في: Tableau noir، ص: 43.

[39] إذا ما علمنا تلميذاً بأن "سقراط بشر"، وبأن كل البشر فانون، يجب، في ظل الشروط العادية، ولمنعه من أن يستخلص بأن "سقراط فان" بذل مجهودات تفوق تلك التي تبذل في سبيل دفعه نحو استخلاص هذه النتيجة. إن دور علوم التربية هو تحديداً تدمير هذه الشروط العادية حتى يتم الحصول من التلميذ على هذا التناقض المنطقي غير القابل للاستعمال سياسياً.

[40] في غي دوبور: **تعاليق حول مجتمع الفرجة**، منشورات لوبوفتشي (Lebovici)، 1988، ص: 36. لنشر إلى أن الأمر يتعلق بثورة ثقافية حقيقية لأنه، حتى فترة قريبة، كما يوضح دوبور، "كان الجميع تقريباً يفكر باستخدام حد أدنى من المنطق، باستثناء، وهو استثناء فاضح، البلداء والمناضلين" (39). بهذا المعنى يمكن القول إن الإصلاح المدرسي المثالي، من وجهة نظر رأسمالية، هو ذلك الذي ينجح بأسرع وقت ممكن في تحويل كل طالب ثانوي وجامعي إلى بليد مناضل.

[41] غي دوبور، ص: 40.

[42] عندما تأخذ الطبقة المهيمنة على عاتقها خلق كلمة "مواطن" كنعت وتفرض استعمالها في الوقت الذي يوجد في اللغة المتداولة لفظ مماثل تماماً هو لفظ (متحضر) له معنى واضح تماماً، فإن أي واحد سبق أن قرأ أورويل يفهم أن على الكلمة الجديدة أن تدل في الممارسة تماماً على نقيض الكلمة السابقة. مثلاً، لقد اعتبرت مساعدة امرأة عجوز على قطع الطريق إلى حد الآن فعلاً مدنياً أولياً. الآن، من الممكن أن يشكل ضرب العجوز نفسها من أجل سرقة محفظتها (مع، بطبيعة الحال، قليل من حسن النية السوسيولوجية) شكلاً، ما زال ساذجاً قليلاً، من الاحتجاج على الإقصاء والظلم الاجتماعي، فيشكل، بهذا المعنى، بداية نحو فعل مواطن.

[43] لقد سبق لأمريكا، باعتبارها فضاء تقليدياً للإنتاج الرأسمالي، بطبيعة الحال، أن جربت جل هذه الإصلاحات قبل الأوروبيين بكثير، وهذا ما يفسر الوضع الكارثي الذي توجد عليه الآن المدرسة العمومية في الولايات المتحدة، ويؤكد أن المناهج البيداغوجية التي أدت على مرأى ومسمع من الجميع بالمدرسة الأمريكية إلى حافة الانهيار أدخلت إلى فرنسا عن سابق معرفة. وكما تذكر بذلك ليليان لورصا (**نحو مدرسة شمولية**، ص: 144)، "ساهمت مناهج القراءة التي نصح بها مريو باعتبارها صحيحة علمياً في تعميم الأمية في الولايات المتحدة، حيث يدين 60 مليون أمي وظيفي بفشلهم، حسب جاك بارزون، للمنهج: انظر تم قل". ومع ذلك فهذا لا يعني أن الإصلاحيين البيداغوجيين الأوائل كانوا فاعلين واعين بالرأسمالية. فعندما دمروا، من حيث

المبدأ، كل المكتسبات المحققة، كان الأمر يتعلق فقط، بالنسبة إليهم، بتوسيع ما كانوا يعتقدون أنه يشكل دائرة الحرية التي لم تكن، بطبيعة الحال، سوى روح الاستهلاك والتبادل الحر، وقد تمت ترجمتهما في ترتيبات بيداغوجية. ولكن، ولهذا السبب، كان كل تقدم للإصلاح منذوراً بالضرورة لأن يطلق فضاءات جديدة للدينامية الرأسمالية التي تساهم، بدورها في مقابل ذلك، في توطيد ميتولوجيات التربية الجديدة. في العمق، كان يجب حقاً انتظار سنة 1988، مع ولاية ليونيل جوسان، وقبل ذلك، مع ولاية كلود أليغر حتى تتم رسكلة هذه اليوتوبيات البيداغوجية، وهذه المرة بطريقة واعية ومقصودة تماماً، خدمة "للبناء الأوروبي"، أي بهدف تحضير الشركات الأوروبية للحرب الاقتصادية العالمية. لمن يريد فهم انتقال هذا الإصلاح البيداغوجي من مرحلة السذاجة "الفوضوية" إلى مرحلة الكلبية (cynisme) الليبرالية، سيكون عليه، بلا شك، تحليل الدور الذي لعبه المفتش فوكومبير (إذ لدينا نحن أيضاً لسنكو (Lyssenko) الفرنسي) وجيشه الشهير من المريدين المتعصبين (انظر: ليليان لورصا: **مدمرو التعليم الأولي ومفكروه**، باريس، 1998).

[44] يجب القول إنه لفرض هذا التدمير الممركز للتعليم، كان دائماً بإمكان الطبقات المهيمنة أن تعول، وحتى داخل فئة رجال التعليم، على الدعم المطلق لمنظمة غريبة جداً – النقابة العامة للتعليم (الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل)– التي نجح جون كلود ميلنر في أن يصفها بأنها كانت عبارة عن "شيء نادر: نقابة أساتذة تطالب بشكل منظم بالإذلال المادي والأخلاقي لكل الأساتذة" (**عن المدرسة**، سوي، 1984، ص: 30). بلا شك، يجب البحث في الجذور المسيحية للكونفدرالية المذكورة عن مفتاح مثل هذا النزوع نحو التضحية والاستشهاد.

[45] **الجحود**، (باريس، 1999، ص: 153). في الواقع، إنها لحقاً تقارير غريبة تلك التي تتداول من الآن فصاعداً داخل المدرسة الجمهورية، إذا ما صدقنا كراسة "القوة العاملة للثانويات والإعداديات" المؤرخة بـ10 تشرين الثاني 1998: "هاكم بعض أقوال المفتشين البيداغوجيين الجهويين تستحق أن تعرف: "يوجد السيد (x) في الخط السياسي الذي تتبناه الوزارة. يقتصر السيد (y) على إعطاء دروسه".

[46] انطلاقا من سنة 1972، لم تعد الثقافة الأدبية –المدانة كثقافة بورجوازية– محور تعليم اللغة الفرنسية. بالنسبة لعلماء نفس التربية لتلك الفترة، المتأثرين جداً بعلموية بورديو، كان الأمر يتعلق بمعارضة "الاستعمال الثقافي للقراءة والدور المكون للأعمال الأدبية وأهمية التراث الأدبي في تكوين الفكر، بفكرة أن القراءة تصلح للحصول على معلومات ولجمع مواد التحصيل" (ليليان لورصا، مرجع مذكور، ص: 87). نفكر هنا أولاً وقبل كل شيء في جيمس هولروايد، أولى شخصيات حكايات هـ.ج. ويلز، الذي "قرأ كل أعمال شكسبير ووجده بالأحرى ضعيفاً في الكيمياء". يجب أن نميز بلا صعوبة، تحت القشرة اليسارية التي ما زالت خشنة قليلا، بدايات عبادة سوف تتفشى قريباً، عبادة المقاولة الفاعلة ومجتمع التواصل. وإنه لأمر دال هنا أن الملصق الإشهاري، أي الدعاية العلنية للرأسمال، استطاع، بالنسبة لمريدي المفتش فوكومبير، أن يصبح الأداة المفضلة لتعلم القراءة، خلافاً للنصوص، البورجوازية بالضرورة، المنتمية للأدب الكلاسيكي.

[47] في ثقافة اليسار (وكذلك الثقافة التقدمية أو أيضاً الحداثية) كل باب مغلق يشكل، حتماً، استفزازاً غير مقبول وجريمة ضد الفكر البشري. من وجهة النظر هذه، يعتبر إذن من الواجب الحتمي أن تفتح وتترك كذلك كل الأبواب المتوفرة، حتى وإن كانت تطل على الطريق، وحتى وإن كان القطار سائراً. إن هذا، في آخر المطاف، هو الأساس الميتافيزيقي لهذا الخوف من منع أي شيء، وكيفما كان، الذي يميز عدداً كبيراً من المربين والآباء الذين يختارون، لأجل راحتهم الفكرية، أن "يظلوا من اليسار"، وبأي ثمن. من الملائم طبعاً أن نضيف أن الخوف من المنع، وتأسيساً على المسار التقليدي لتعويضات اللاوعي، يتحول بسرعة لا يستهان بها إلى حاجة ملحة –بواسطة العرائض، وضغط الشارع واللجوء إلى القضاء– إلى منع لكل ما ليس صحيحاً سياسياً. نتعرف هنا على النفسية الحزينة والمتناقضة لتلك الطبقات المتوسطة الجديدة التي أصبح اليسار الحديث (بعد تصفية تجذره الشعبي) يشكل ملجأها السياسي المفضل.

[48] ليست مشاريع السيدين أليغر وغيسمار شيئاً آخر سوى استمراراً لحقيقة المشاريع السابقة. فقط تصبح هذه الحقيقة أكثر فأكثر كلبية بقدر ما تتطور علاقات القوى في غير صالح الشعوب. وعندما سيتم تنقيل هذين الشخصين –اللذين يجعل الغياب التام للأخلاق لديهما واحتقارهما العنيف للناس منهما شخصين ثمينين جداً لأولئك الذين يوظفونهما– نحو وظائف أقل حساسية من الناحية الانتخابية، سيكون من الساذج حقاً حينها أن نأمل في أن تكون سياسة من سيخلفهم مخالفة لسياسة التطوير الصارم لهذه السياسة نفسها.

[49] من هذه الزاوية، فلقد تم بلوغ نقطة اللاعودة سنة 1990 مع إنشاء ليونيل جوسبان –ووفقاً للنموذج الذي خلقته الرأسمالية الأمريكية– للمعاهد الجامعية لتكوين المعلمين. وكما تكتب ليليان لورصا، تشكل هذه المعاهد "محاولة أو مشروعاً فعالاً بشكل رهيب. فهي تمكن من تدمير التكوين الجامعي لأساتذة المستقبل في مختلف المباحث" (مرجع مذكور، ص: 120). إنها تشكل أيضاً، وهذا أمر بديهي، مركز القيادة العام لبوليس الفكر البيداغوجي وأقوى سلاح الأقوياء.

[50] لا يظهر هذا الإصرار الشديد فقط من خلال الضرورة الواضحة لعمل أكثر طولاً وأكثر إرهاقاً دائماً. ففي عالم حيث تشكل الفرجة السلطة الرمزية الأكثر نفوذاً، لا يمكن للأستاذ أن يحصل على ترحيب وانتباه التلاميذ–المتفرجين إلا إذا قام بتنمية الجزء الفرجوي الكامن في فعل التعليم، وإلا أصبح هو ذاته موضوع فرجة خالصة.

[51] في لغة المنتدى الأوروبي، وبالتالي في ممارسة اللجنة الأوروبية، أصبح التلميذ "زبوناً" والدرس "منتوجاً". ولقد استوعب أباء كثيرون إلى الآن بشكل كامل هذه الفكرة الحديثة.

[52] لتفادي مجموعة من سوء التفاهمات، من الملائم أن نشير إلى أن الأسواق المالية –التي أصبحت في الواقع المنظمة والمنسقة الرئيسية لهذا العالم– يحركها فقط ما تعتقد أنه من مصالحها الخاصة. ولا تتم ترجمة هذا البحث العادي بل التافه عن الربح والقوة إلى أوديسا جميلة جداً ورائعة جداً للروح البشرية، وإلى مسيرة منيرة ومشرقة نحو الأرض الموعودة إلا في الشعر الرسمي لأطالي (Attali) ومنك (Minc). ومع ذلك، فإن الفتى الذهبي الأكثر أمية وتفاهة، حتى وإن اختزل وجوده في شاشة حاسوبه، عليه دائماً أن يقتنع بالطابع المعقول لأفعاله، ولا يمكنه أن يصل إلى ذلك إلا لأنه لقن ضرورة الإيمان – في أية مدرسة تسيير فاخرة بالقوة– بالعقائد الأساسية لليوتوبيا الاقتصادية التي وضع آدم سميت خطوطها العريضة. بل إني أجد في بعض الأحيان صعوبة في أن أقبل، في ما وراء نزعته الكلبية المعلنة (وهذه من الضرورات التي تفرضها هوليود) أنه لا يزال يوجد، في إحدى الزوايا المظلمة لدماغه (الفتى)، نوع من الأمل الديني في أن ينكشف جشعه الخاص، في نهاية المطاف، باعتباره جشعاً نافعاً للجنس البشري.

[53] قد يظهر شعار "استعراض الحب" (أي، "كلمة واحدة، مستقبل واحد" كمقابل لشعار: "لم يعد هناك مستقبل" الذي رفعه البنكس (Punks) أيام زمان. لكن الرسالة هي هي في العمق. يتعلق الأمر بالفكرة –وهي الفكرة التي يلزم لثقافة التسلية إعادة إحيائها مع كل "جيل" جديد، أي مع كل موضة موسيقية جديدة مفروضة من لدن الصناعة الثقافية– التي مفادها أن أشكال المستقبل لا تخضع للاختيار الحر للشعوب. بذلك نفسر بشكل أفضل الحملة التي يقودها الزئبقي جاك لانغ (Lang) (الوزير الرسمي أحياناً وغير الرسمي على الدوام لثقافة التسلية) لصالح استعراض الحب وكل تلك الاستعراضات المسنودة تكنولوجياً. ولأجل وصف داخلي لهذا المظهر من عالم ثقافة التسلية، يمكن أن نقرأ الرواية المثيرة لإيريك لوننان: **حفلة ليلية سرية**، منشورات كليما (Climats)، 1995.

[54] وهذه لائحة غير نهائية بطبيعة الحال. بالنسبة للهواة أو الفضوليين، أقدم مقتطفاً تمثيلياً عادياً تماماً "لسياسة الهذيان "المعجب" هذه (بتعبير ج. ب. بيزو، كاتب المقال وصاحب التجربة الطويلة في هذا المجال): "الفرد، والفرد وحده، يعيد خلق حريته. لقد مات اللفت المصادق عليه مع (NRT) و(M6). يذهب المحتفلون فيالق للقنص، حيث يكون بإمكان الجميع الالتقاء في الزوارق لقضاء ليالي عابرة، والاحتفال داخل حافلة، ومطاردة تفاصيل الموضة، وتجميع خمس مذكرات عناوين، من الممكن أيضاً لكل واحد إبداع ليلته الخاصة، وكراء تاكسي كونغولي والبحث عن رحلة شرقية، وتتبع الموضة في أدق تفاصيلها، وخلق المعجب داخل البيت، بوصفه مكان الحفلة الحقيقية من دون مفاجأة مدهشة. من لا يريد هذا؟" (مجلة **نوفا ماكازين**، نيسان 1995). سنلاحظ هنا أنه يستحيل تقريبا للذي تم إخضاعه لثقافة التسلية أن يعيش ممارسته –من مثل هذه الجولة الباريسية العادية– دون أن يفكر فيها بوصفها مغامرة رومانسية وثورية. وهذا هو مبدأ كل استلاب.

[55] إيف ايتود: "MTV، الموسيقى والتلفزة والأرباح الكوكبية"، مجلة **لوموند ديبلوماتيك**، آب، 1995 (وكل الاستشهادات مأخوذة من هذا المقال).

[56] **تعاليق**، ص: 17. ويضيف دوبور: "تشكل الشروط الجديدة كلية التي عاش في إطارها هذا الجيل بشكل عام ملخصاً دقيقاً وكافياً لما تقوم الفرجة من الآن فصاعداً بمنعه، ولما تسمح أيضاً بمروره".

[57] كتب ماكس بلانك، مؤسس نظرية الكوانتا، أنه في "العلوم لا تنتصر الحقيقة كلية من تلقاء ذاتها، إلا أن أعداءها ينتهون دائماً بالموت".

[58] **الهاوية تسكن من جديد**، منشورات موسوعة الأضرار، 1997.

من أحد لقاءات الإرشاد البحثي التي نظمها المركز العام 2010.